

Distr.: General
15 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210114 200114 13-61273X (A)



البيان

لا تنمية بدون نزع السلاح

العسكرة وثقافات التزعة العسكرية أسلحة ذات حدين تُستخدم ضد السلام: فهي من ناحية تزيد العنف، ومن ناحية أخرى تعتدي على احتمالات السلام.

وتطالب الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية بخطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تستثمر في المساواة بين الجنسين والسلام من أجل التنمية المستدامة، بدلاً من أن تستثمر في التنمية المرتجلة، وعدم المساواة، والعنف. فمن الأمور الحيوية أن نغير مسارنا لكي نعتمد نهجاً متكاملًا تجاه الأمن يُستثمر في المساواة، والتنمية المستدامة، والسلام، بدلاً من عدم المساواة، والتزعة العسكرية، والحرب. ولهذا، يجب أن تكون الخطة شاملة لتزع السلاح، وحقوق الإنسان، والمرأة، والسلام، والأمن بصورة عميقة وعلى نطاق واسع.

ويطالب أعضاء الرابطة النسائية الدولية لجنة وضع المرأة والمجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات التالية:

- تخفيض الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة بغية نزع السلاح الكامل والعالمي.
- إعادة توجيه الموارد المتوفرة من الإنفاق العسكري نحو أمن الإنسان، والاستدامة البيئية، والعدالة الاقتصادية.
- تعزيز مشاركة المرأة وحقوقها الكاملة والمتساوية في جميع العمليات ذات الصلة.

نزع السلاح الكامل والعالمي

الأسلحة هي أدوات للحرب، تُستخدم لإشاعة ثقافة الخوف والعنف. ومنذ تأسيسنا في عام ١٩١٥، طالبت الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية بنزع السلاح الكامل والعالمي، وخاصة من خلال اتفاقات دولية.

فالأسلحة التقليدية، ومن بينها الأسلحة الصغيرة والخفيفة، تُستخدم لإثارة الفوضى وإزهاق الأرواح. وتُستخدم تكنولوجيات الأسلحة العالية التقنية والحديثة، مثل الأسلحة النووية والطائرات بلا طيار، كأدوات سياسية للتأثير في العلاقات الدولية، وزعزعة استقرار كوكبنا، وتقويض حقوق الإنسان. وبالمثل فإن التدهور البيئي وتأثيره المعوق على الاستدامة والصحة المجتمعية ينتج ويتفاقم عن طريق التزاع، والصناعات العسكرية، وإنتاج الأسلحة

واستهلاكها، كما ينتج عن الاستخدام الخطير والآثار المستمرة لليورانيوم المستنفد، ومخلفات الحرب، والتعدين غير المستدام.

تخفيض الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة

يجوز الإنفاق العسكري والترعة العسكرية أيضاً على التمويل، ويهدد الفرص الخاصة بحقوق الإنسان للمرأة، والتنمية، والسلام.

ففي عام ٢٠١١، بلغ الإنفاق العسكري العالمي أكثر من ١،٧ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. و يعادل هذا المبلغ أكثر من ٢٤ عاماً من المعونة الخارجية المطلوبة للبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهو يعادل أيضاً ٧٠٠ عام من الميزانية العادية للأمم المتحدة، أو ٩٢٨ ٢ عاماً من تمويل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

وتتفق بلدان كثيرة أموالاً على الأسلحة والحرب، أو على إزالة آثار الحرب، بينما تكافح من أجل الوفاء بأهدافها الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو التزاماتها بإعمال حقوق الإنسان المتكافئة. ومن شأن تخفيض إنتاج الأسلحة والإنفاق على العسكريين والمعدات العسكرية أن يحرر موارد من أجل التنمية القائمة على حقوق الإنسان، ووضع أساس للسلام الدائم على المدى الطويل.

مشاركة المرأة

إننا نطالب الدول الأعضاء بالاستثمار في مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة، وفي حقوق الإنسان باعتبار ذلك أساساً للسلام، بدلاً من الاستثمار في الترعة العسكرية والأسلحة. ونطالب الدول الأعضاء باتخاذ إجراء ملموس، وتوفير الأموال لتحقيق التزاماتها باحترام حقوق الإنسان المتساوية للمرأة وحمايتها والوفاء بها، بصورة تقديمية وبلا تراجع.

لقد دفعت المرأة تكلفة التسليح وانتشار الأسلحة لفترة طويلة من الناحية الاقتصادية والمادية، ويجب إشراكها في وضع حلول مناسبة. وسيكون نزع السلاح وإعادة توجيه الموارد المتحررة من الإنفاق العسكري نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على المساواة بين الجنسين من الأمور الحاسمة لضمان توجيه موارد كافية نحو إعمال حق المرأة في المشاركة على قدم المساواة، والتنمية الشاملة، وتحقيق السلام للجميع.

النتيجة

لا يمكن أن تكون هناك أي تنمية بدون نزع السلاح وتحقيق الأعمال الكامل والمتكافئ لحقوق الإنسان للمرأة.

وتؤكد الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية من جديد التزامها بتحقيق السلام الدائم. ونحن نطالب الحكومات بتعزيز التزاماتها بوضع نهج متكامل يساند الشعوب على حساب الربح، والإنسان على حساب الأمن العسكري. وبهذه الطريقة يمكن أن نحول سيوفنا إلى محاريث، ونغير مسارنا من الاستثمار في عدم المساواة، والتنمية المرتجلة والعنف، إلى الاستثمار في المساواة، والتنمية المستدامة، والسلام.